الصندوق
العدد 111 يونيو - أغسطس 2022

الصندوق الكويتي يدعم الرعاية السكنية محلياً

المحتويات

الإتفاقيات

الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية منحة مع لبنان بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي — 4

موضوع العدد

الصندوق الكويتي يدعم بنك الائتمان بشراء سندات بقيمة 500 مليون دينار — 10

أخبار الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية شارك في اجتماعات مجموعة التنسيق العربية التاسع والثمانين — 12

تقارير

الرعاية الصحية تتصدر مشكلات اللاجئين السوريين — 32

دراسات

الرؤى المستقبلية لتطوير القطاع الزراعي في الكويت — 38

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت عن الصندوق الكويتي للتنمية تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
مروان عبدالله الغانم

إشراف
طارق المنيس

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أحمد حيدر
فاطمة العتيبي
محمد المؤمن

تصوير
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت
حوراء عريان
عبدالوهاب الفرحان
دلال الصانع
حسن صفر

التصميم والاخراج
كوثر البهبهاني
جنان كرم
عبد الوهاب الفرحان

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت

تلفون: 22999600
فاكس: 22999690

البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

الصندوق الكويتي يقرض لبنان حوالي 60 مليون دولار أمريكي

ويوقع اتفاقية منحة مع لبنان بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي

وقّع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة مع الجمهورية اللبنانية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي للمُساهمة في تمويل إعداد الدراسات التمهيدية لمشروع إعادة إعمار صوامع الغلال التي دمرها إنفجار مرفأ بيروت.

يُعدّ الإسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الأخرى، ومدّها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها من الأهداف الرئيسية للصندوق الكويتي للتنمية.

وفي هذا الإطار، وقّع الصندوق اتفاقية قرض مع الجمهورية اللبنانية بقيمة حوالي 60 مليون دولار أمريكي، للمُساهمة في تمويل مشروع إنشاء منظومات للصرف الصحي في قضاء البترون.

وقد تمّ توقيع الاتفاقية في مقر الصندوق الكويتي في مدينة الكويت، ووقّعها نيابة عن الصندوق السيد مروان عبدالله الغانم مدير عام الصندوق الكويتي، في حين وقّع نيابة عن جمهورية لبنان رئيس مجلس الإنماء والإعمار السيد نبيل عدنان الجسر.

ويهدف المشروع إلى تحسين الأحوال المعيشية والصحة العامة وحماية البيئة في قضاء البترون بمحافظة شمال لبنان، وذلك عن طريق إنشاء منظومات للصرف الصحي بما تشتمل عليه من محطات مُعالجة، ومحطات ضخ، وشبكات صرف، وخدمات تغطي 34 بلدة في القضاء.

ويتكون المشروع من العناصر الرئيسية التالية:

- أعمال محطات مُعالجة المياه: تشمل الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية لثلاث محطات تقع في بلديات: "المدفون"، و"شبطين"، و"كفر حي"، واستكمال أعمال توريد وتركيب مُعدات لازمة لمحطة مُعالجة في بلدة "كفر حلدا"، بالإضافة إلى أعمال ومنشآت أخرى لازمة، بما في ذلك الطرق المُوصلة لمحطات المُعالجة وتوصيل الطاقة الكهربائية لها.

• أعمال شبكات الصرف الصحي: تشمل أعمال إنشاء شبكات للصرف الصحي مكونة من أنابيبٍ نقل رئيسية وفرعية بأطوال حوالي 244 كيلومتراً، وما يلزمها من منشآت وأنابيب رفع بأطوال حوالي 11 كيلومتراً، وتوصيلات منزلية لحوالي 3800 وحدة سكنية وحوالي 19 محطة ضخ، لتغطي 34 من بلديات قضاء البترون.

• الخدمات الاستشارية: تشمل توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لمُراجعة التصاميم التفصيلية ووثائق العطاءات والإشراف على تنفيذ المشروع.

• الدعم المؤسسي: يشمل توفير خدمات مهندس مختص لمُساعدة وحدة تنفيذ المشروع في الاضطلاع بمهامها.

يتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في منتصف 2023، على أن يكتمل مع نهاية عام 2026، ويتم السداد على 40 قسطاً نصف سنوي، يستحق القسط الأول منها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض، وذلك بعد مضي فترة إمهال قدرها 5 سنوات.

كما وقّع الصندوق الكويتي اتفاقية منحة مع الجمهورية اللبنانية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي للمُساهمة في تمويل إعداد الدراسات التمهيدية لمشروع إعادة إعمار صوامع الغلال التي دمرها إنفجار مرفأ بيروت.

وتهدف الخدمات الإستشارية والدراسات التمهيدية إلى المُساهمة في توفير المعلومات بأسلوب منهجي يتم على أساسها أخذ القرارات بشأن المشروع، على أن يؤخذ بعين الاعتبار خلال إعداد الدراسات عامل السرعة في إنجاز الإجراءات.

ويُعتبر إختيار الإستشاري للقيام بالدراسات التمهيدية قبل التنفيذ من أهم عناصر المشروع، حيث إن هذه الدراسات ستساهم في توفير الحلول التي من شأنها إختيار أنسب البدائل لتنفيذ هذا المشروع، وعليه تمّ تقسيم نطاق عمل الخدمات الإستشارية إلى مرحلتين هما:

1) **مرحلة التقييم الفني والاقتصادي، وتشمل العناصر التالية:**

• دراسة تقييمية للموقع الحالي، بما فيها الدراسات "الجيوتقنية" للأساسات، ودراسة أنسب أسلوب للفك والإزالة للمنشآت المُدمّرة، وفي حال عدم صلاحية الموقع، يتم دراسة مواقع بديلة واختيار البديل المناسب.

• إعداد دراسة فنية واقتصادية حول بناء صوامع حبوب جديدة في نفس الموقع، أو في موقع بديل.

2) **مرحلة إعداد وثائق المناقصات:**

تتضمن إعداد وثائق المناقصات للمشروع، والشروط المرجعية لإختيار الإستشاري للخدمات الإستشارية أثناء التنفيذ.

ومن المتوقع أن يتم إنجاز إعداد الدراسات (المرحلة الأولى والثانية) في فترة زمنية لا تتجاوز 9 أشهر بعد التعاقد.

وتخضع إجراءات وترتيبات الحصول على الخدمات الاستشارية الخاصة بالمشروع إلى إعداد قائمة قصيرة بالمؤسسات الاستشارية التي ستُدعى لتقديم عروضها من بين مؤسسات (مكاتب) استشارية محلية وعالمية.

ويشترط في تلك المؤسسات أن تكون لديها خبرة سابقة في تقديم دراسات مُتخصصة بمجال صوامع الغلال، وستوجه الدعوة لهذه المكاتب على أساس ضوابط للمهام الاستشارية المطلوبة يتم الاتفاق عليها مع الصندوق الكويتي.

وسيتم تقديم العروض وفتحها وتقييمها وفقاً للإجراءات المُطبقة لدي مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، الذي سيلتزم بموافاة الصندوق الكويتي بتقرير مفصل عن تقييم العروض، عند الإنتهاء من ذلك، مصحوباً بالتوصية الخاصة باختيار المكتب الاستشاري، وذلك لإبداء موافقة الصندوق عليها.

توقيع إتفاقية قرض للإسهام في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للتعليم العام (المرحلة الثانية) بمبلغ 11,600,000 دينار كويتي

توقيع مذكرة تفاهم بشأن تشييد نصب تذكاري في العاصمة عمّان في المملكة الأردنية الهاشمية

تم اليوم في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمّان التوقيع على إتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 11,600,000 دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 38.3 مليون دولار أمريكي)، للإسهام في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للتعليم العام (المرحلة الثانية) ، كما تم كذلك التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تشييد نصب تذكاري في عمّان .

يعتبر القرض المقدم ضمن التزام الصندوق ببرنامج إقراضي على مدى خمس سنوات إعتباراً من السنة المالية 2020/2019 بقيمة إجمالية تناهز 500 مليون دولار أمريكي وبمعدل 100 مليون دولار أمريكي سنوياً.

تم توقيع إتفاقية القرض ومذكرة التفاهم للنصب التذكاري نيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية معالي السيد/ ناصر الشريدة – وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، السيد/ مروان عبدالله ثنيان الغانم – المدير العام .

يعتبر المشروع ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي يسعى إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. ويعتبر المشروع ضمن الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018–2022) والتي من ضمن أهدافها تحسين سلامة البنية التحتية للمدارس ونوعيتها والحد من الإكتظاظ في المدارس لتحسين البيئة التعليمية من خلال تشييد أبنية مدرسية جديدة بمعايير تصميم حديثة يسهل الوصول لها. وينصب التأثير المباشر للمشروع المقترح في عدد من محافظات المملكة.

ومن المؤمل كذلك أن يساهم المشروع في تخفيف حدة الإكتظاظ الطلابي في فصول مختلف المراحل الدراسية من خلال إنشاء 12 مدرسة بدءاً من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، يتراوح عدد الفصول فيها ما بين 12 إلى 36 فصلاً دراسياً ، وذلك في عدد من محافظات المملكة. وتتراوح مساحة كل مدرسة ما بين 1,934 إلى 8,291 متر مربع، حيث يتكون كل منها على 3 أدوار . كما يشمل المشروع الأعمال المدنية والكهربائية والميكانيكية والصحية اللازمة لإنشاء مباني الإدارة والفصول الدراسية والمختبرات وغرف للكمبيوتر ومكتبة ، ومرافق رياضية ، وعيادات ، ودورات للمياه. بالإضافة لتوفير الخدمات الإستشارية والتي تتضمن مراجعة التصاميم التفصيلية وخدمات الإشراف على التنفيذ . وعلاوةً على ما ذُكر فإن المشروع يساهم أيضاً في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي يسعى إلى "تعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

يهدف المشروع إلى الإسهام في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتلبية الإحتياجات للأبنية التعليمية المناسبة في المملكة الأردنية الهاشمية ، وذلك من خلال رفع المستوى التعليمي للطلاب في المراحل الدراسية بدءاً من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية عن طريق توفير فرص التعليم المناسب بتوفير مقاعد دراسية إضافية في محافظة الطفيلة من خلال بناء مدارس جديدة تساهم في معالجة حالات الإكتظاظ المختلفة في مدارس المحافظة نتيجة النمو السكاني والطلب المتزايد على التعليم الحكومي وكذلك العمل على التخلص من الأبنية المدرسية المستأجرة .

كما تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك لتشييد نصب تذكاري تعزيزاً للروابط التاريخية الوثيقة القائمة بين دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية ، إذ سيقوم الصندوق بتمويل التصميم والتنفيذ والإشراف على النصب التذكاري في العاصمة عمّان ليكون رمزاً لأواصر الصداقة بين الشعبين الشقيقين الكويتي والأردني .

والجدير بالذكر أنه بتوقيع إتفاقية القرض يكون الصندوق قد قدم للمملكة الأردنية الهاشمية القرض الحادي والثلاثين، حيث سبق وأن قدم الصندوق إلى المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1962 وحتى تاريخه 30 قرضاً لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة بلغت قيمتها الإجمالية 228 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالى 752 مليون دولار أمريكي) سحب منها 172 مليون دينار كويتي ، وسدد منها حوالي 91.3 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 301.3 مليون دولار أمريكي) أي 53 % من إجمالي المسحوب من القروض كما في 2022/06/05.

كما قدم الصندوق 7 منح ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.5 مليون دينار كويتي سحب منها حوالي 3.1 مليون دينار كويتي .

كما قدمت حكومة دولة الكويت منحة واحدة ، في إطار برنامج الدعم المقدم من دول مجلس التعاون ، بقيمة حوالي 352.9 مليون دينار كويتي ، سحبت بالكامل .

يواصل عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية

الصندوق الكويتي وقع اتفاقيات قروض ومنح مع عدد من الدول

اتفاقية قرض بقيمة 60 مليون دولار أمريكي

للمُساهمة في تمويل مشروع إنشاء منظومات للصرف الصحي في قضاء البترون في جمهورية لبنان

اتفاقية قرض بقيمة 20 مليون دولار أمريكي

للمُساهمة في مشروع توسعة طريق "بيرتل - هاردنغ" في غامبيا، من خلال تعزيز تكامل شبكة الطرق ورفع مستوى سلامة استخدامها وتقليل زمن الرحلات وتخفيض تكاليف النقل

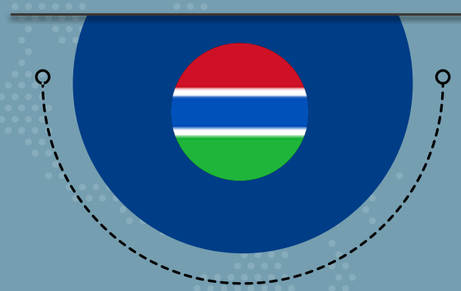

اتفاقية قرض بقيمة 51 مليون دولار أمريكي

للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور (المرحلة الثانية) ضمن برنامج الإقراض لدعم ومؤازرة عملية الإصلاح الإقتصادي والإنمائي في المملكة الأردنية الهاشمية

اتفاقية قرض بقيمة 33 مليون دولار أمريكي

للمُساهمة في تمويل مشروع طريق "سفاري جاو - مقطع بور دوينتزا" في جمهورية مالي

اتفاقية منحة بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي

للمساهمة في دعم مشروع توفير الطاقة الكهربائية المتجددة للمراكز الصحية في الجمهورية اليمنية.

جدد الاتفاقية المبرمة بينهما عام 2002

الصندوق الكويتي يدعم بنك الائتمان بشراء سندات بقيمة 500 مليون دينار كويتي

الاتفاقية تأتي بنفس المبلغ والشروط التي تم الاتفاق عليها في مبادرة 2002

الغانم: الاتفاقية استمرار لجهود الصندوق بتعزيز مسؤوليته الاجتماعية محلياً

تماشياً مع الأهداف الإنمائية للبلاد، ومواكبة للتطورات والتحديات الاجتماعية، جدد الصندوق الكويتي مؤخراً مع بنك الائتمان الكويتي (بنك التسليف والادخار سابقاً) الاتفاقية المبرمة بينهما عام 2002.

وقع تجديد الاتفاقية السيد/ صلاح المضف المدير العام لبنك الائتمان الكويتي، والسيد/ مروان عبدالله ثنيان الغانم المدير العام للصندوق الكويتي.

وبحسب الاتفاقية، يقوم بنك الائتمان بإصدار 20 سند لمصلحة الصندوق الكويتي بقيمة إجمالية قدرها 500 مليون دينار كويتي، بواقع 25 مليون دينار كويتي لكل سند وذلك خلال مدة 5 سنوات.

ويبلغ أجل السند 20 عاماً تبدأ من تاريخ قيد قيمة السند في حسابات البنك وحتى التاريخ المحدد فيه لاستحقاق الوفاء بقيمته.

وتحسب على قيمة كل سند فائدة بواقع 2% سنوياً، وذلك اعتباراً من تاريخ قيد قيمة السند في حسابات البنك، وتدفع سنوياً لمصلحة الصندوق.

وتعليقاً على هذا الحدث، أكد مدير عام الصندوق الكويتي السيد/ مروان الغانم أن الاتفاقية هي في الواقع استمرار لجهود الصندوق بتعزيز مسؤوليته الاجتماعية محلياً من خلال مساهمته في عدد من المبادرات الاقتصادية المحلية، وأن هذه الاتفاقية تأتي بنفس الشروط التي تم الاتفاق عليها في المبادرة السابقة للبنك في عام 2002 بذات المبلغ.

وأضاف الغانم أن الاتفاقية والتي تشكل نحو 25% من رأسمال الصندوق المصرح به، والمدفوع بالكامل، تشكل أكبر تمويل قدمه الصندوق لتمويل مشروع من المشاريع التي تدخل ضمن نطاق عمله سواءً محلياً أو خارجياً، مشيراً إلى أن ما قدمه الصندوق للقطاع الاسكاني بدولة الكويت من صافي ايراداته السنوية منذ عام 2003 يقدر بنحو مليار دينار كويتي.

وأشار الغانم إلى أن الصندوق يساهم أيضاً في موارد المؤسسة العامة للرعاية السكنية، من خلال تحويل ما لا يزيد على 25% من أرباح الصندوق السنوية، وقد بلغ إجمالي ما تم تحويله للمؤسسة حتى الآن نحو 376 مليون دينار كويتي، ويتوقع تحويل نحو 89 مليوناً لصالح المؤسسة، بعد إقرار الحساب الختامي للسنة المالية 2020 /2021 من قبل مجلس الأمة.

دعم بنك الائتمان بما لا يقل عن مليار دينار كويتي خلال الفترة الماضية

المضف: إسهامات مباشرة للصندوق الكويتي في دعم الرعاية السكنية بالكويت

السيد صلاح المضف

حاوره الزميل محمد المؤمن

أكد مدير عام بنك الائتمان الكويتي السيد صلاح المضف أن الصندوق الكويتي للتنمية يدعم القضية الاسكانية في دولة الكويت وبشدة، حيث ساهم الصندوق لبنك الائتمان ما لا يقل عن مليار دينار كويتي خلال الفترة الماضية، هذا بالإضافة إلى مساهمته المستمرة في دعم المؤسسة العامة للرعاية السكنية من خلال تخصيص نسبة لاتتجاوز 25% من صافي أرباحه.

وأوضح المضف في حديث مع مجلة "الصندوق" بمناسبة تجديد الصندوق الكويتي وبنك الائتمان الاتفاقية المبرمة بينهما عام 2002، أن الفلسفة الإسكانية في دولة الكويت تحتاج إلى إعادة النظر من أجل إيجاد حلول مستدامة للمشكلة الإسكانية التي تؤرق الكثير من المواطنين، مشيراً إلى أن حلحلة هذه المشكلة ستعمل على تحريك عجلة الاقتصاد الوطني... وفيما يلي تفاصيل الحوار:

• يرتبط بنك الائتمان بعلاقة تعاون مع الصندوق الكويتي منذ عام 2002، برأيكم ما الذي يميز التعاون مع الصندوق عن غيره من الجهات الحكومية المحلية الأخرى؟

في البداية، نود أن نقدم الشكر لمعالي وزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح، ومدير عام الصندوق السيد مروان الغانم، وإدارة الصندوق بشكل عام على تعاونهم في دعم بنك الائتمان الكويتي بمشاركته ومساعدته في التمويل العقاري للمواطنين.

والأمر المؤكد أن الصندوق الكويتي من الكيانات الرائدة والمشهود لها بالبنان على كافة المستويات: المحلية، والاقليمية، والدولية، وهو من المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في دعم التنمية داخل دولة الكويت قبل الخارج، والشواهد على ذلك كثيرة.

لقد بدأت مساهمة الصندوق الكويتي في دعم بنك الائتمان منذ عام 2002 من خلال إصدار سندات بما يقارب نصف مليار دينار كويتي، وبعد الاتفاقية التي تم توقيعها مؤخراً بين الطرفين سيتم إصدار سندات جديدة بمبلغ نصف مليار دينار كويتي أيضاً، كمشاركة ومساهمة من الصندوق لدعم بنك الائتمان من أجل حصول المواطنين على القروض العقارية.

• بالنسبة لمساهمات الصندوق الأخيرة، إلى أي مدى تساهم في تمويل قروض الوحدات السكنية بشكل خاص، والقضية الإسكانية بشكل عام؟

لقد ساهم الصندوق في دعم القضية الإسكانية بشكل كبير جداً، فعلى مستوى بنك الائتمان لا تقل مساهماته عن مليار دينار كويتي، هذا بالإضافة إلى مساهمته المستمرة في دعم المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبر تخصيص نسبة لاتتجاوز 25% من أرباحه السنوية لدعم المشاريع الإسكانية في البلاد، ومن ثم فإن الصندوق من الجهات التي لها مساهمات مباشرة وفعالة في الرعاية السكنية بدولة الكويت.

• صرحتم مؤخراً أن الفلسفة الإسكانية في الكويت بحاجة إلى إعادة النظر لتوفير حلول مستدامة، من وجهة نظركم، ما هي الخطوات والإجراءات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك؟

بالفعل تحتاج الفلسفة الإسكانية في الكويت إلى إعادة النظر، ويجب أن يكون هناك ثلاث ركائز لحل القضية الإسكانية، تتمثل في تحرير الأراضي، وإقرار قانون المطور العقاري، وإقرار قانون التمويل العقاري، من أجل حلحلة هذه القضية المهمة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك المزيد من التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية، وتهيئة المواطن لتقبله تدريجياً ويتزامن مع إقرار قانون التمويل العقاري الذي يسمح للبنوك التجارية بتمويل مساكن المواطنين، وقانون المطور العقاري، وتحرير الأراضي السكنية للسماح لشركات القطاع الخاص بدخول هذا السوق.

إن هذه الخطوات الثلاث من شأنها توفير حلول مستدامة للمشكلة الإسكانية في الكويت.

• هل من كلمة أخيرة؟

في الختام، أود أن أشكر الصندوق الكويتي على دعمه ومساهمته ومشاركته في حل القضية الاسكانية في دولة الكويت، إذ يعد تجديد الصندوق وبنك الائتمان الاتفاقية المبرمة بينهما عام 2002، لإصدار سندات لمصلحة الصندوق بما يقارب نصف مليار دينار كويتي للمرة الثانية خير دليل على دعم الصندوق الدائم.

الصنـدوق الكويتـي للتنميـة شـارك في اجـتمـاعـات مجـموعـة التنسـيق العربيـة التاسـع والثمانين

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في اجتماعات مجموعة التنسيق العربية لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية والتي استضافتها مدينة الرياض بتنظيم من الصندوق السعودي للتنمية.

وشارك في الاجتماعات بالإضافة إلى الصندوق الكويتي ممثلي كل من أعضاء مجموعة التنسيق والمتمثلة في الصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي.

وتم خلال الاجتماع مناقشة الفرص الحيوية سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما أن المشروعات والبرامج الإنمائية الممولة في الدول النامية لها أثرها التنموي الإيجابي على حياة المستفيدين. حيث عرضت كل مؤسسة تقارير حول نشاطاتهم التنموية، بغية التشاور حول المبادرات والتعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات عن المشروعات والخطط الإنمائية، والمواءمة بين الإجراءات لتلافي الازدواجية والتكرار ولتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع ذات الأولوية، وشملت أعمال الاجتماع متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في توصيات سابقة ومناقشة التقارير الخاصة بلجان العمل المشترك مع البنك الدولي، والاجتماع مع الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية، والمشاورات العميقة مع البنك الدولي حول القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى إنشاء منصة رقمية لتبادل المعلومات والتواصل بين أعضاء مجموعة التنسيق. واستكمل جدول أعمال الاجتماع سياسات مواجهة تداعيات تغيرات المناخ ودور المؤسسات المالية الإقليمية، ومناقشة مبادرة مجموعة التنسيق العربية لتنمية الدول النامية، ونمو فرص أدوات التمويل المستدام، وأبرز تطورات مشروع منصة "بنى" للمدفوعات العربية وهي منصة رقمية لتبادل المعلومات والتواصل بين أعضاء مجموعة التنسيق لمتابعة تنفيذ المشروعات والتواصل مع الخبراء، وفرص استخدام المؤسسات المالية لخدمات المنصة.

توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال

أبرم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اليوم على هامش اجتماعات رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق العربية السابعة عشر المنعقدة في مقر صندوق الأوبك للتنمية الدولية في العاصمة فيينا مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ، وذلك بهدف إنشاء إطار للتعاون بين الأطراف على مدى خمس سنوات لتعزيز العمل في مجالات الاهتمام المشتركة وفي البلدان التي يكون للأطراف فيها برامج وأنشطة . وقد وقع مذكرة التفاهم نيابة عن صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال المديرة التنفيذية السيدة / بريتي سينها ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية المدير العام السيد/ مروان عبدالله ثنيان الغانم.

هذا ويسعى الطرفان أن يركز تعاونهم على عدد من المجالات المحددة التي تناسب مهام كل منهم ، والتي قد تشمل : تبادل المعلومات والإستفادة من أفضل الممارسات والخبرات لدى كل طرف بشأن المشاريع والبرامج المتعلقة بالقضايا ذات الإهتمام المشترك، بما في ذلك مواضيع التنمية المستدامة، ودعم وصول الفقراء إلى التمويل العام والخاص ، والتغير المناخي والتكيف، والرقمنة ، وسبل التعافي من الآثار السلبية لجائحة فيروس COVID–19 . ومن المؤمل أن يسهم التوقيع على هذه المذكرة إنشاء آلية للمشاورات المنتظمة لتنسيق العمليات والأنشطة في البلدان الشريكة ، مع مراعاة الأولويات والأهداف والمبادئ التوجيهية لكل طرف ، وتبادل المنشورات والدراسات ذات الطابع العام والخاص التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والمشاركة في المنتديات والندوات وورش العمل حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، والاضطلاع بأنشطة أخرى ذات صلة بتعظيم العوائد على الدول والمجتمعات المستفيدة من نشاط المؤسستين، وفي بناء قدراتها للحصول على التمويل ، وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي فيها.

المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال:

شراكتنا مع الصندوق الكويتي تدعم النمو الإقتصادي وتحقق أهداف التنمية المستدامة

"يمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة الأساس لعصر جديد من التعاون العالمي، وإعادة صياغة نظام قائم على قواعد العمل المشترك".

بهذه الكلمات استهلت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بريتي سنها، حديثها مع مجلة "الصندوق"، مؤكدة أنه يمكن أن يكون الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق تنمية رأس المال من المحركين الأساسيين لنموذج العمل المشترك والتنمية في هذا العصر.

وأوضحت سنها، أن الصندوق الكويتي، وصندوق تنمية رأس المال، يتمتع كل منهما بوضع اقتصادي يمكنه من توظيف علاقات التعاون والاستثمارات والقدرات التي يملكها لحشد المستويات اللازمة من التمويل... وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

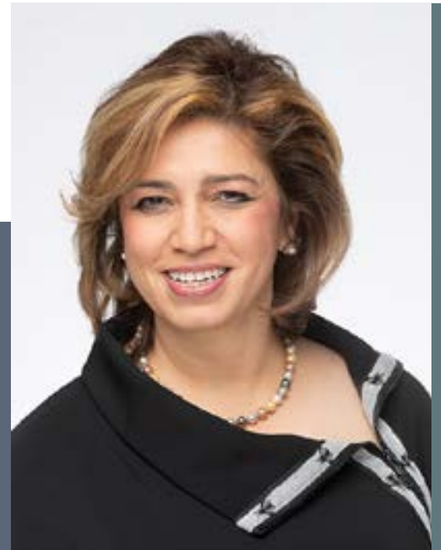

السيدة / بريتي سنها

• تعد مذكرة التفاهم بين الصندوق الكويتي، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، هي الأولى من نوعها بين الطرفين .. ما المتوقع تحقيقه من خلال هذه الشراكة؟

يطمح صندوق تنمية رأس المال إلى تعزيز تعاونه مع الصندوق الكويتي في عدد من المجالات التنموية، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات لدى كل طرف، وذلك من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.

والمؤكد أن التعاون المشترك بين الجانبين لن يقتصر على العمل لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية والأقل نمواً فحسب، بل سيمتد إلى المساهمة في توطيد أواصر الصداقة والتعاون بين الدول، حيث إن الشراكة الفعالة بين هاتين المؤسستين التمويتين مطلوبة لدعم النمو الاقتصادي العالمي الشامل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تمكين حصول الفقراء على التمويل العام والخاص، والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، والوصول إلى الرقمنة، ودعم سبل التعافي من الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد.

إن الجهود التي يبذلها الصندوق الكويتي، وصندوق تنمية رأس المال تعكس عبارة "التمويل من أجل التنمية" بمعناها الحقيقي، إذ إنه لا يمكننا توقع أن يكون التمويل الرأسمالي قادراً على دعم التنمية المستدامة ما لم يتم توفير الأدوات والقدرات والخبرات المناسبة له على

نطاق واسع، وهذا ما يمكن تسخيره من قبل الجانبين كشركاء.

• الصندوق الكويتي للتنمية تأسس عام 1961، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم يقوم بمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القروض والمساعدات الفنية والمنح... ما رأيكم في أنشطة الصندوق؟

فارق سنوات التأسيس بين الصندوق الكويتي، وصندوق تنمية رأس المال ليس كبيراً، حيث تم تأسيس الأول مثلما ذكرتم في 1961، والثاني في 1966، والفارق بينهما خمس سنوات فقط، ويسعيان لتحقيق نفس الهدف والمفهوم، وهو "توفير أدوات التمويل الميسر ورأس المال للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية".

ومثلما يقدم الصندوق الكويتي القروض الميسرة، فقد تأسس صندوق تنمية رأس المال بصلاحيات مالية فريدة من نوعها لمنظومة الأمم المتحدة، وهي صلاحيات تسمح له بتقديم أشكال مختلفة من رؤوس الأموال، كالقروض، والمنح، والمنح القابلة للسداد، والضمانات. ويجمع المؤسستان رابط قوي من خلال مفهوم "التمويل الرأسمالي بإعتباره جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الناجحة".

ويعتبر صندوق تنمية رأس المال أحد كيانات الأمم المتحدة الرئيسية للتمويل التحفيزي لعدد 46 دولة من الدول الأقل نمواً في العالم، حيث تنظر الأمم المتحدة إلى هذه الدول على أنها بمثابة "السوق المبتدئة" في الحاضر، و"سوق النمو" في المستقبل.

• هل يمكنكم شرح رؤية صندوق الأمم المتحدة لزيادة رأس المال ورسالته وأهدافه بإيجاز؟

نعمل من مبدأ توظيف رأس المال لخدمة البشرية وليس العكس، خاصة في أعقاب جائحة فيروس كورونا المستجد والقيود المالية الشديدة التي تواجهها البلدان

"التغاضي عن المجتمعات في البلدان الأقل نمواً لن يحقق أهداف التنمية في 2030 أو بعدها. رأس المال وجد لخدمة البشرية وليس العكس"

النامية والأقل نمواً، فضلاً عن أزمة الوقود والغذاء نتيجة للحرب الجارية في أوكرانيا، والكوارث الأخرى في العالم.

وتقوم رؤية صندوق تنمية رأس المال على تعزيز قدرة الدول الأقل نمواً للحصول على رأس المال، وتعظيم أثره التنموي من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ووفقاً لأجندة 2030، سيسعى الصندوق إلى تحقيق مستقبل يتم فيه القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأبعاده، ليتمكن سكان البلدان الأقل نمواً من العيش بكرامة، والوصول إلى خدمات التمويل والسلع من خلال مؤسسات قوية وقطاع خاص نشط ومتنوع، واقتصادات محلية متنوعة لها تأثيرات إيجابية على البيئة.

وبصفته كيان الأمم المتحدة الرائد للتمويل التحفيزي للدول الأقل نمواً، فإن صندوق تنمية رأس المال يرتكز في عمله أيضاً على تعزيز آليات التمويل وأنظمة التحول الهيكلي.

وخلال الفترة المقبلة سيسرع الصندوق من وتيرة تحوله إلى منظمة إنمائية ومؤسسة تمويل في آن واحد، بهدف تحفيز التمويل وتحقيق تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على الأفراد الأشد فقراً في البلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى ذلك سيستمر الصندوق في الوفاء بالتزاماته من خلال الاستمرار في تقديم المنح والمعونات، علاوة على زيادة تبادل الخبرات الفنية لتعزيز استغلال قدراته وأدواته التمويلية، كالقروض، والضمانات، وصناديق التمويل المختلط، ومجالات الخبرة الفنية.

"أهداف التنمية المستدامة الأساس لعصر جديد من التعاون العالمي"

• من وجهة نظركم، ما هي أهم تحديات التنمية في الوقت الحالي؟

التحديات التنموية التي تواجه البلدان الأقل نمواً في الوقت الحالي تعتبر هي الأكثر خطورة على الساحة العالمية، وأبرزها ما يلي:

- مواجهة انعدام الأمن الغذائي.

- تغير المناخ.
- صعوبة الحصول على طاقة نظيفة بأسعار معقولة.
- قضايا التضخم.
- تعزيز نظم الاستجابة الفعالة لفيروس كورونا المستجد.
- دعم التعافي المستدام لمرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا.

وهناك احتمالية أن تسيطر بعض آثار تلك التحديات (إن لم تكن كلها) على العديد من الدول الأقل نمواً، ومن ثم فإن معالجة هذه التحديات سيكون له عظيم الأثر على تلك البلدان. ولابد أن ندرك في نفس الوقت أن البلدان الأقل نمواً تمثل حاضنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ففرضية التنمية المستدامة تتلخص في "إن لم تصل التنمية المستدامة إلى كل مكان، فإنها لن تتحقق في أي مكان".

وعليه، فإن الهيكل المالي العالمي بأكمله بحاجة إلى نوعية من الأنشطة التي يمكن أن تلهم الثقة في تمويل مشاريع أهداف التنمية المستدامة في الأسواق النامية والأقل نمواً، حيث إنه إذا استمر هذا الهيكل في التغاضي عن المجتمعات والأسواق في البلدان الأقل نمواً، فأن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق، سواء في عام 2030، أو بعد ذلك التاريخ.

"أهداف الصندوق يعمل من مبدأ توظيف رأس المال لخدمة البشرية وليس العكس"

• ما توقعاتكم لمدى وضوح وإنتاجية عمليات تطوير صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال في عالم متغير باستمرار ووسط تحديات مستمرة؟

مهمة الصندوق تتمثل في خدمة البلدان الـ 46 الأقل نمواً، وإذا نجحنا في رؤيتنا ورسالتنا، فلن يعود ذلك بالنفع على تلك البلدان أو الأمم المتحدة فحسب، وإنما سيساعدنا ذلك على تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة، وضمان أن يكون هذا العقد بالفعل عقد العمل من أجل تنفيذ الأهداف.

ومن ضمن التحديات الأخرى التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عدم وجود مساعدات إنمائية رسمية كافية لسد فجوة تمويل هذه الأهداف، والتي تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات. في المقابل توجد تريليونات الدولارات في أسواق رأس المال يمكن استخدامها في مشاريع ذات إمكانات تنموية وتجارية، إلا أن مستويات التمويل التي نحتاجها لا تزال غير مفتوحة.

وغالباً عندما نتحدث عن نقص التمويل في دعم أهداف التنمية المستدامة، نواجه عدم معرفة بهذه الأهداف، فهناك العديد من أصحاب المصالح والممولين التجاريين الذين يرغبون في معرفة كيفية الاستثمار بفاعلية في هذه الأهداف، ونوعية المشاريع التي يمكنهم الاستثمار فيها.

"مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الطرفين"

UNCDF
Microfinance • Capital Development

يساهم في ربط عدة محافظات داخل الجمهورية وتسهيل التنقل بين الدول المجاورة

الصندوق الكويتي يشارك في افتتاح مشروع طريق (نياهوا – شايا) في تنزانيا

السيد /وليد البحر، نائب المدير العام مشاركاً في حفل افتتاح المشروع

تحت رعاية وحضور رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة سعادة سامية صولوحو حسن، شارك الصندوق الكويتي للتنمية، ممثلا بنائب المدير العام لشؤون العمليات السيد وليد شملان البحر، في حفل تدشين طريق (نياهوا – شايا).

ويهدف المشروع الى تلبية الطلب المتزايد لحركة نقل الركاب والبضائع على محور النقل الأوسط بين (دار السلام) و(كيغوما) وذلك لتعزيز الأنشطة التجارية مع الدول المجاورة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المشروع.

ويأتي تمويل المشروع تنفيذا لمبادرة سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه، والتي أعلن عنها في المؤتمر العربي – الأفريقي الثالث، والذي عقد في دولة الكويت في الفترة 02 – 19 نوفمبر 2013، بشأن قيام الصندوق الكويتي بتقديم قروض ميسرة بمبلغ إجمالي يصل الى مليار دولار أمريكي

للإسهام في تمويل مشاريع إنمائية في الدول الأفريقية خلال خمس سنوات.

من جانبه، أعرب وزير الاشغال والنقل والاتصالات في تنزانيا البروفسور ماكامي مباراوا عن جزيل شكره وامتنانه لدولة الكويت، ممثلة في الصندوق الكويتي للتنمية، لدعمها للمشاريع التنموية الضخمة والتي كان افتتاح طريق (نياهوا – شايا) أحدها، مؤكدا ان "الكويت وتنزانيا تجمعهما علاقة تاريخية طويلة حملت في طياتها العديد من المشاريع التنموية".

وذكر مباوارا أن "طريق (نياهوا – شايا) يمتد على طول 85.4 كيلو متراً ويربط عدة محافظات كان من المستحيل لوسائل النقل الوصول اليها، مثل محافظات (سنقيرا) و(تبورا) و(تيقوما) و(روبا) و(فيبا)، بالإضافة الى ربط جمهورية تنزانيا بعدة دول، مثل توغو واوغندا، مما يساهم في دعم اقتصاد هذه الدول بالإضافة الى رفع المستوى المعيشي للأفراد".

وذكر ان "إعادة بناء هذا الطريق كانت تعد من المستحيلات بالنسبة للسكان، بالرغم من أهميته كونه الطريق الأساسي لعبور شاحنات النقل، حيث كان يستغرق عبوره بين ست الى سبع ساعات وربما أكثر في موسم الأمطار"، مضيفا ان عبوره في الوقت الحالي لا يستغرق أكثر من ساعتين بعد تطويره وانجازه.

وأضاف الوزير التنزاني ان هذا الشارع "يربط (سينجيدا) بمناطق أخرى كثيرة، بالإضافة الى بلدان مجاورة أخرى مثل الكونغو ورواندا، ولهذا السبب نحن ممتنين جدا للدعم الذي حصلنا عليه ونتطلع للمزيد من التعاون مع دولة الكويت".

وأكد ان الكويت "لطالما كانت صديقة قريبة ومصدر دعم لا متناهي لتنزانيا، ولذلك تعرب حكومة جمهورية تنزانيا وشعبها عن شكرها لعطاء الكويت"، منوها الى انه "نحتفل اليوم بمناسبة تشييد شارع (نياهوا – شايا) بتكلفة اجمالية تصل الى حوالي 15 مليون دينار كويتي والتي حصلنا عليها بدعم من دولة الكويت".

ومن جهته، أكد الرئيس التنفيذي للوكالة الوطنية للطرق في تنزانيا المهندس روجاتوس ماتيفيلا على أهمية مشروع تطوير شارع (نياهوا – شايا) حيث ساهم في تسهيل الانتقال عبر الطريق بمدة تقل عن ساعتين، في حين كان يستغرق ما بين سبع الى ثمان ساعات نظرا لتدهور حالة الطريق.

وقال ماتيفيلا "لقد استطعنا الانتهاء من المشروع بمساعدة الصندوق الكويتي للتنمية، ويلتمس السكان أهمية هذا المشروع لأنه يربط بين مجموعة من المدن الحيوية والعامرة بالسكان، بينما كانوا يجبرون في السابق لسلك طرق وعرة عبر التلال للوصول لوجهتهم."

ومن الجدير بالذكر ان حصيلة التعاون بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الكويتي للتنمية بلغت 15 مشروع في قطاعات حيوية مختلفة، وقد بلغ اجمالي القروض نحو 83.9 مليون دينار كويتي، سحب منها 66.1 مليون دينار كويتي وسدد منها حتى الآن 41.6 مليون دينار كويتي.

شارك بالدورة الحادية عشرة وناقش التحضر المستدام والاهتمام بالمدن

حضور مميز للصندوق الكويتي في المنتدى الحضري العالمي

ممثلاً لدولة الكويت، شارك الصندوق الكويتي للتنمية فعاليات الدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي (WUF11)، التي أقيمت خلال الفترة بين 26 و30 يونيو 2022 بمدينة "كاتوتشي" البولندية، بحضور أكثر من ألف شخص، والتي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) بالتعاون مع حكومة بولندا.

ويُعقد المنتدى كل عامين، وهو المؤتمر العالمي الأول بشأن التحضر الذي يعقده برنامج "الموئل"، ويجمع مجموعة واسعة من المشاركين من جميع أنحاء العالم لمناقشة التحديات الحضرية الرئيسية التي تواجه العالم اليوم.

وقد أقيم المنتدى هذا العام تحت شعار "تحويل مدننا من أجل مستقبل حضري أفضل"، حيث ناقش: تفعيل أهداف التنمية المستدامة، وفعاليات الأمم المتحدة، والمكتبة الحضرية، والتدريبات، لزيادة الوعي حول التحضر المستدام من خلال المناقشات وتبادل الدروس المستفادة، ومشاركة أفضل الممارسات والسياسات الجيدة، وزيادة التعاون بين الجهات المعنية.

حضور مميز

وقد سجل الصندوق الكويتي حضوراً مميزاً هذا العام، بالنسبة إلى المشاركات من دولة الكويت ، بهدف تعريف الجمهور العالمي بأعمال الصندوق وجهوده دعم التنمية الحضرية بمختلف دول العالم وجميع الأقاليم، لرفع كفاءة المدن وتحسين مرونتها والاستجابات المختلفة من خلال المعرض الذي أقامه الصندوق الكويتي على هامش المنتدى، ووجود ممثلين عنه للإجابة عن استفسارات الجمهور.

مدير عام إدارة العمليات في الصندوق السعودي للتنمية المهندس حسن العطاس

جهود مشتركة

وعلى هامش فعاليات المنتدى، التقت مجلة "الصندوق" مع مدير عام إدارة العمليات في الصندوق السعودي للتنمية المهندس حسن العطاس، والذي قال: "سرني جداً على هامش مشاركتي في المنتدى زيارة جناح الصندوق الكويتي للتنمية.. أنا سعيد بهذه الزيارة، واستذكر العلاقات الجيدة التي كانت تربط بيننا أثناء عملي في الصندوق السعودي للتنمية"، مشيداً بالجهود المشتركة والتنسيق الكبير بين المؤسستين في إطار التعاون القائم بين المؤسسات العربية من أجل تحقيق عملية التنمية الدول النامية.

وأضاف العطاس :" أتطلع لتعاون وثيق مع الصندوق الكويتي للتنمية تنتج عنه مشاريع مشتركة في اليمن الشقيق عبر" البرنامج السعودي لتنمية وإنماء اليمن" الذي أتشرف بالعمل عليه هذه الأيام، وهذه فرصة جيدة لتتكاتف الجهود وتتظافر خدمة أشقائنا في اليمن".

وقدم العطاس الشكر لجميع العاملين في الصندوق الكويتي، وعلى رأسهم المدير العام للصندوق السيد مروان الغانم، مشيداً بالحفاوة التي استقبل بها وزملائه أثناء زيارتهم لجناح الصندوق الكويتي.

تبادل الأفكار

من جهته، قدم المستشار الهندسي في الصندوق الكويتي د. محمد صادقي الشكر لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، لإتاحتهم الفرصة للصندوق بالمشاركة في هذا المؤتمر والمنتدى مع عدد كبير من مندوبي الدول والمؤسسات لتبادل الأفكار والرؤى لمشاريع كبيرة، متمنياً دوام مشاركة الصندوق بهذا المنتدى بشكل مستمر، للفائدة الكبيرة التي تعود عليه وعلى الدول التي يتعامل معها.

وقال د. صادقي: "تتواجد جهات من كل أنحاء العالم في هذا المنتدى.. من الممكن لجميع موظفي الصندوق الاستفادة من وجودهم مثل هذا الحدث العالمي".

شراكة مهمة

من جانبه، قال رئيس البرنامج القطري في العراق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤل) السيد وائل الأشهب ، إن الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة في المنطقة العربية والصندوق الكويتي مهمة جداً، وانطلقت من خلال إطار دعم المدن وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، وخاصةً ما يتعلق بموضوع العواصف

رئيس البرنامج القطري العراق من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤل) السيد وائل الأشهب

الترابية والغبارية في منطقة الخليج، وتحديدا بين دولة الكويت وجمهورية العراق".

وأضاف الأشهب : "هذا التعاون انطلق نهاية عام 2021، ويتم الآن إنجاز التحضيرات الفنية والعقود لتنفيذ برنامج العمل، من خلال مشاركة العديد من الخبراء والباحثين والجهات الأكاديمية والبحثية لتحليل الأسباب الرئيسية لازدياد نسبة العواصف الغبارية والترابية في المنطقة، ووضع الحلول الفنية والبيئية لدرء هذه العواصف والتخفيف من آثارها على مستوى التجمعات والمناطق العمرانية في دولة الكويت وجمهورية العراق".

وتابع بالقول: "نسعى لتوسيع هذه الشراكة، والبناء على نجاحاتها خلال المراحل القادمة لتشمل دولاً أخرى في منطقة الخليج العربي".

وأوضح أنه يوجد بحث وتواصل مع الصندوق من خلال مشاركته الهامة في المنتدى، وهناك نقاشات حول عدد من مشاريع التعاون والشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى التجمعات العمرانية والمدن، خاصة في المنطقة العربية.

أول تجمع

يشار إلى أن المنتدى يعد أول تجمع دولي كبير يتم تنظيمه منذ بداية جائحة كورونا، وشدد على مضاعفة الجهود لمواجهة التحديات التي نجمت عن هذه الجائحة، وحالة الطوارئ المناخية، والصراع على المدن، حيث جاء انعقاد المنتدى منعطف حاسم للتنمية الحضرية مع وجود ثماني سنوات

المستشار الهندسي للصندوق الكويتي للتنمية
الدكتور محمد صادقي مشاركاً في المؤتمر

فقط لتحقيق الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية "شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"، ومن ثم فإن المناطق الحضرية والسكان في جميع أنحاء العالم يواجهون ضغوطًا شديدة.

وستزداد هذه الضغوط مع ارتفاع نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 56% عام 2021 إلى 68% عام 2050 إلى حوالي 2.2 مليار شخص، معظمهم في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد تم تعديل البرنامج بشكل كبير ليعكس الصراع في أوكرانيا المجاورة.

مشاركة كويتية وخليجية

وقد كانت المشاركة الكويتية في فعاليات المنتدى الحضري العالمي دائماً حاضرة ومميزة، فالكويت إضافة إلى كونها من الداعمين الرئيسيين لأنشطة وفعاليات منظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فهي من الدول الأكثر تقدماً في مجال التنمية الحضرية وتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، والمساهمة في تحقيق الهدف (17) من أهداف التنمية المستدامة.

مؤسسات المجتمع المدني

ولم تقتصرالمشاركة الكويتية فقط على المؤسسات الحكومية، ولكن كان لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في المنتدى، إضافة إلى الحضور الواضح والفعال من مختلف الدول الخليجية، والذي شمل ممثلين عن قطاعات: الإسكان، والتخطيط الحضري، والبلديات من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، ومملكة البحرين، ودولة قطر.

وتساهم المنطقة الخليجية بشكل كبير في المناقشات حول التحضر المستدام، حيث شاركت دول الخليج العربي بشكل كبير من خلال قيادة العديد من الجلسات التي تضيف وتثري المحادثات حول كيفية جعل المدن أكثر استدامة وشمولاً وإخضراراً.

احتفالية وضع حجر أساس طريق بامبيتو في جمهورية غينيا

السيد /نضال العليان، نائب المدير العام للصندوق الكويتي، وبعض المشاركين خلال وضع حجر الأساس

تحت رعاية وحضور رئيس جمهورية غينيا مامادي دومبوي، شارك الصندوق الكويتي في احتفالية وضع حجر أساس طريق بامبيتو في جمهورية غينيا والممول من قبل الصندوق. وقد شارك في الإحتفالية أيضا وزير الخارجية/ موري سندا، ووزير النقل/ يحيى صو، وعدد من كبار الشخصيات من جمهورية غينيا، وتم القاء كلمة من قبل وزير النقل الغيني، ونائب المدير العام للصندوق وبعض المشاركين.

مثل الصندوق في احتفالية وضع حجر الأساس نائب المدير العام السيد نضال العليان، ونائب مدير إدارة العمليات لشؤون دول غرب أفريقيا ثامر الفيلكاوي وعدد من الوزراء وكبار الشخصيات في جمهورية غينيا.

وقام وفد الصندوق خلال الزيارة بالإجتماع مع رئيس الجمهورية، ومع وزير النقل، ووزير الخارجية في جمهورية غينيا.

وتعول جمهورية غينيا من وراء إنشاء هذا الطريق بطول 5 كم إلى تقليل الإزدحام المروري، وتوفير الوقت للمسافرين، وتخفيض استهلاك وقود السيارات، والحفاظ على البيئة من خلال الوفر في الانبعاثات الغازية للمركبات.

والجدير بالذكر أن حصيلة التعاون بين جمهورية غينيا والصندوق الكويتي بلغت 14 قرضا بقيمة حوالي 63.4 مليون دينار كويتي في قطاعات مختلفة مثل النقل والاتصالات والصحة والتعليم، بالإضافة إلى منحة مقدمة ضمن صندوق الحياة الكريمة. وقد بلغ إجمالي نسبة مبالغ القروض المسددة حوالي 27.4 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 53% من إجمالي المسحوب .

يواصل تقديم يد العون لدول القارة السمراء لتطوير قطاعاتها التنموية

الصندوق الكويتي يشارك في الاحتفال بيوم أفريقيا 2022

السفير علي السعيد مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا يتوسط سفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية الأفريقية لدى دولة الكويت

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات الاحتفالية السنوية بمناسبة يوم أفريقيا لعام 2022 التي ينظمها الاتحاد الأفريقي، وذلك للعام السادس على التوالي بحضور مسؤولي الصندوق وعدد من السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية في الكويت.

وشارك الصندوق الكويتي من خلال جناح مخصص له لشرح دوره في دعم التنمية منذ تأسيسه قبل أكثر من نصف قرن. كما عرض مطبوعاته وإصداراته الاعلامية للتعريف بجهوده الإنمائية ونشاطاته في دعم التنمية في القارة السمراء على اعتبار أنها تضم بعض من أكثر الدول استفادة من قروضه، والتي يواصل الصندوق مساهمته في دفع عجلة التنمية فيها بشكل كبير.

وبهذه المناسبة، قال نائب المدير العام لشؤون العمليات في الصندوق الكويتي السيد وليد شملان البحر "إن العلاقات الكويتية – الأفريقية تاريخية وتبرز مدى أهمية هذه القارة وما تمتلكه من إمكانات وقدرات متنوعة في كافة المجالات".

وأكد البحر حرص الصندوق، الذي يتعاون حاليا مع أكثر من 51 دولة أفريقية، على توطيد أواصر التعاون مع القارة الأفريقية من خلال القروض والمنح والمساعدات الفنية التي يقدمها لتمويل المشروعات والبرامج المختلفة في أفريقيا لدعم التنمية فيها.

من جانبه، أعرب سعادة سفير جمهورية توغو لدى دولة الكويت السيد محمد سعد أورو- ساما عن خالص الشكر والامتنان للصندوق الكويتي لدعمه احتفالية هذا العام، مشيرا الى إن "الصندوق متواجد دائما بجانبنا للاحتفال بهذا اليوم وقد كان دائما الراعي ولازال أيضا في هذا العام".

وأضاف ساما، بعد تفقده جناح الصندوق في الاحتفالية، انه "بصفتي عميد الدول الإفريقية، أتقدم كذلك بخالص الشكر إلى الصندوق الكويتي لمساندته لكافة الدول الافريقية، وبالأخص سفراء الدول الافريقية في دولة الكويت".

وذكر ان الصندوق الكويتي ساهم في تمويل مشروع توفير مياه الشرب في إقليم (كارا) وضواحيها عام 2019 بقيمة 7 مليون دينار كويتي (حوالي 23 مليون دولار أمريكي)، مضيفا ان تمويل الصندوق ساهم في توفير المياه الصالحة للشرب في الإقليم حيث يتمتع السكان في الوقت الحاضر بشرب مياه صالحة ونظيفة.

وأعرب ساما عن "الشكر والعرفان للصندوق الكويتي للتنمية على مساندته الدائمة لنا، وخالص الامتنان للسلطات العليا في دولة الكويت لدعمها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في توغو".

ومن جهته، أكد سعادة سفير جمهورية السنغال في الكويت السيد إبراهيم الخليل سيك ان علاقات التعاون بين بلاده والكويت تعتبر "متميزة" على كافة الأصعدة وفي تطور مستمر منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما وافتتاح سفاراتهم في كلا البلدين عام 1981.

وأشار سيك، وهو رئيس اللجنة المنظمة لليوم الافريقي في الكويت، الى ان "العلاقات الثنائية تطورت عبر السنوات إلى

السيد/وليد شملان البحر نائب المدير العام، يتوسط موظفي الصندوق المشاركين في فعاليات اليوم الأفريقي

تعاون وثيق بين قيادتي الكويت والسنغال، فعلى الصعيد السياسي، وقع البلدين اتفاقية هامة عام 2019 لإنشاء لجنة مشتركة كبرى تعني بالتعاون الثنائي والتي عقدت من خلالها جلستان على التوالي في الكويت والسنغال".

ونوه أيضا الى لقاءات كبار مسؤولي البلدين في المحافل الإقليمية والدولية والتي كان آخرها عام 2021 اثناء الجلسة 77 من الاجتماع السنوي للأمم المتحدة في نيويورك حيث التقى وزيرا خارجية الكويت والسنغال.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اوضح الدبلوماسي السنغالي ان الصندوق الكويتي للتنمية يسعى دائما الى دعم جهود التنمية في الجمهورية حيث قدم مؤخراً قرضاً مقداره يعادل حوالي 40 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق كوريا – باكل، مؤكداً أن بلاده تعتبر الشريك الأول للصندوق الكويتي في اقليم غرب أفريقيا.

وقال سيك ان "استثمارات الصندوق الكويتي تنعكس بشكل فعال على الشعب السنغالي، حيث ساهمت في تحسين المنشآت الاجتماعية بالإضافة إلى مشاريع التنمية الزراعية والسياحية والنقل والاتصالات"، مضيفاً أن "استثمارات الصندوق ساهمت أيضا في تسهيل وصول السكان من مختلف أقاليم ومحافظات ومناطق الجمهورية إلى مياه الشرب والري".

ومن الجدير بالذكر ان قطاع النقل والاتصالات يعد من أكثر القطاعات الممولة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية في القارة الإفريقية، حيث بلغ مجموع القروض المقدمة لهذا القطاع 177 بقيمة 672.6 مليون دينار كويتي (حوالي 2287.1 مليون دولار امريكي).

ويساهم هذا القطاع بشكل فعال في إيصال العون الغذائي والطبي إلى المناطق البعيدة والمنتشرة على مساحات شاسعة من الأراضي في الدول الإفريقية، إضافة إلى دوره الحيوي في تلبية حاجة قطاعي الزراعة والصناعة، فضلا عن تحقيق الوحدة الوطنية من خلال ربط سكان القرى والمناطق النائية بالمدن والمناطق الحضرية.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الطاقة، حيث بلغ عدد القروض المقدمة من الصندوق لتمويل هذا القطاع 34 قرضا بقيمة اجمالية بلغت 124.9 مليون دينار كويتي (حوالي 412.2 مليون دولار امريكي)، في حين احتل قطاع المياه والصرف الصحي المرتبة الثالثة بعدد 42 قرضا بقيمة اجمالية بلغت نحو 145.8 مليون دينار كويتي (حوالي 495.7 مليون دولار امريكي).

ويساهم الصندوق الكويتي للتنمية منذ سبعينيات القرن الماضي في دفع جهود التنمية في دول القارة الإفريقية، حيث وجه جهوده الإنمائية بشكل مباشر إلى تلك الدول نظرا لمعاناة شعوبها من تدهور البنية التحتية في معظم القطاعات الأساسية.

ويواصل الصندوق تقديم يد العون للدول الإفريقية عن طريق القروض والمنح والمساعدات المالية لتطوير قطاعاتها التنموية كالنقل والاتصالات والتعليم والصحة، ومواجهة تحديات انتشار الأمراض المزمنة والخطرة على صحة السكان، كالإيدز والملاريا والسل الرئوي وعمى النهر.

كما يولي الصندوق اهتماما كبيرا لقطاع التعليم بهدف مساعدة الدول الإفريقية في بناء كوادر بشرية قادرة على مواجهة التحديات والنهوض بإفريقيا لتلحق بركب التطور في العصر الحديث وتحقق التنمية المستدامة.

ويعد يوم أفريقيا احتفال سنوي تحتفل به الشعوب الأفريقية حول العالم، ويمثل الذكرى التاريخية التي شهدت تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي الذي تشكل خلفا للمنظمة في عام 2002. ويهدف الاتحاد إلى تعزيز العمل المشترك بين دول القارة لتحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار.

يدعم جهود التنمية البشرية في الكويت

"الصندوق الكويتي": برنامج تدريب المهندسين حديثي التخرج يطوّر الكوادر الوطنية

في عام 2004 أطلق الصندوق الكويتي للتنمية برنامجه التدريبي لتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، والذي يهدف إلى إعداد كوادر وطنية من المهندسين للعمل في القطاع الخاص. ويؤكد هذا البرنامج الدور الوطني للصندوق، إذ يأتي ضمن مُساهماته في دعم وتطوير الكوادر الوطنية من خلال إكسابها المهارات التي تؤهلها للانخراط في سوق العمل.
وقد بلغ عدد خريجي البرنامج منذ إطلاقه حتى يونيو 2022 حوالي 816 متدرباً ومتدربة.

مراحل التدريب

ويسعى البرنامج لإكساب المهندس الكويتي حديث التخرج المهارات والمعارف اللازمة للوصول به إلى درجة الاحتراف في أقصر فترة زمنية، حيث تمّ تصميمه لينفذ على ثلاث مراحل مدتها 13 شهراً، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى

تهدف إلى تقوية المهارات الأساسية للخريجين من خلال مجموعة محاضرات وورش عمل على مدى 3 شهور.

المرحلة الثانية

عبارة عن تدريب عملي يلتحق خلاله المتدرب بشركات عالمية لتعميق إلمامه بالأساليب الهندسية الحديثة بغية إكسابه خبرات عملية من خلال ما ينسب إليه من مهام على مدى 6 شهور.

المرحلة الثالثة

يلتحق خلالها المتدرب ميدانياً بشركات محلية ليُطبق ما اكتسبه من مهارات عبر تنفيذ مجموعة من المسؤوليات التي تنسب إليه، وتمتد هذه المرحلة لفترة 3 شهور.

حفل استقبال

وخلال شهر مايو الماضي، أقامت السفارة الإسبانية بالكويت حفل استقبال لمنتسبي البرنامج، بحضور مدير عام الصندوق الكويتي مروان عبدالله ثنيان الغانم، وسفير المملكة الإسبانية لدى الكويت ميغيل خوسي مورو أغيلار، إلى جانب عدد من ممثلي الشركات الإسبانية المُشاركة في البرنامج، وذلك بمقر السفارة.

وخلال الحفل، قال الغانم إن برنامج تأهيل المهندسين والمعماريين يحظى باهتمام محلي كبير نظراً لكونه يصب في إطار دعم جهود التنمية البشرية في الكويت، ويسعى البرنامج منذ إطلاقه إلى إكساب المشاركين فيه مهارات احترافية عالية تُسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من هذه التخصصات المُهمة، وخاصة في القطاع الخاص الكويتي، كما يسعى إلى المُساهمة في جهود الحكومة بمجال التنمية البشرية للكوادر الوطنية والدعم المؤسسي للقطاع الخاص.

من جهته، أشاد السفير الإسباني بالعلاقات الثنائية الدائمة

والتعاون الوثيق مع الصندوق الكويتي للتنمية، مبيناً أن مبادرة تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج تُعتبر مثالاً للتبادل الجيد بين المهنيين في كلا البلدين، وينظر إليها كمُساهمة فعّالة في تعزيز العلاقات الثنائية والارتقاء بها في مجال تنمية رأس المال البشري.

وعلى هامش الحفل التقت مجلة "الصندوق" مع مجموعة من المهندسين خريجي البرنامج دفعة (2018/2017)، حيث أشادوا بمبادرة الصندوق، معتبرين البرنامج إضافة في حياتهم لمُساهمته الكبيرة في رفع مستواهم المهني... وفيما يلي تفاصيل اللقاءات:

مشاعل الواوان

البداية كانت مع المهندسة مشاعل الواوان، الحاصلة على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة يوتا في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحدثت عن تجربتها مع البرنامج، مؤكدة أنها كانت أجمل تجربة خاضتها بعد التخرج.

وأوضحت أنها قدمت على البرنامج فور انتهاء دراستها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل أن تلتحق بأي عمل، لمعرفتها بالفوائد الكثيرة التي يقدمها البرنامج الذي يشرف عليه الصندوق للمهندسين حديثي التخرج، مشيرة إلى أنها تلقت كماً متميزاً من العلوم والمهارات في جوانب عديدة دفعتها إلى الأمام، منها: التدريبات العملية، وتعلم لغات جديدة، والتعّرف على وجوه جديدة، ناهيك عن مزايا التجربة ككل.

وأضافت الواوان أنها في البداية توقّعت أن تكون التجربة صعبة، ولكنها فور الانخراط فيها وجدت العكس تماماً، وذلك بفضل برنامج اللغة الإسبانية الذي وفّره الصندوق للمتدربين في الجامعة الأمريكية في الكويت (AUK).

السيدة / مشاعل الواوان

وعن تعامل الشركات مع المتدربين، قالت: "الشركات تعاملت معنا بتوازن وأعطتنا مهام فعلية لتنفيذها، وقد عملت أنا شخصياً على مشروع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المُتكاملة (كيبيك)، وأُعطيت دوراً في إدارة التخطيط والميزانية. ونتيجة للخبرة التي اكتسبتها من البرنامج تمّ تعييني في ذات الإدارة بشركة نفط الكويت (KOC)، وبالتالي الخبرة التي اكتسبتها من البرنامج استفدت منها في الحياة العملية أكثر من دراستي الجامعية وساعدتني بشكل كبير بمهنتي الحالية".

وحول مهام وظيفتها الحالية، أشارت الواوان إلى أنها تعمل في إدارة التخطيط والميزانية بشركة نفط الكويت منذ أربع سنوات، وتؤدي عملها بثقة كبيرة بفضل الخبرة التي ساعدها الصندوق الكويتي على اكتسابها عبر هذا البرنامج، سواء في الدورات التدريبية التي حضرتها، مثل دورة مهارات التواصل الاجتماعي، وعمل دراسات جدوى للمشاريع، مؤكدة أنها ما زالت تحتفظ بالكثير من الكتب التي درستها خلال التدريب وتستخدمها كمراجع في عملها.

الرئيس التنفيذي لـ "تكنيكاس ريونيداس" الكويت:

نفتخر بتجربتنا مع الصندوق الكويتي في تدريب المهندسين الجُدد

يُعدّ برنامج الصندوق الكويتي التدريبي لتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، من أهم البرامج التي تكسب المهندس الكويتي حديث التخرج المهارات والمعارف اللازمة للوصول به إلى درجة الاحتراف في أقصر فترة زمنية، حيث تمّ تصميمه لينفذ على ثلاث مراحل مدتها 13 شهراً.

السيد لويس م.فيلار

حاورته الزميلة/ فاطمة العتبي

وبمناسبة الاحتفال الذي أقامته السفارة الإسبانية بالكويت لاستقبال منتسبي البرنامج، بحضور مدير عام الصندوق الكويتي مروان عبدالله ثنيان الغانم، وسفير المملكة الإسبانية لدى الكويت ميغيل خوسي مورو أغيلار، إلى جانب عدد من ممثلي الشركات الإسبانية المُشاركة في البرنامج، التقت مجلة "الصندوق" على هامش الحفل الرئيس التنفيذي لشركة "تكنيكاس ريونيداس" الكويت، لويس م . فيلار، للحديث عن هذه التجربة... وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

- نود منكم إخبارنا عن تجربتكم بالتعامل مع الصندوق الكويتي للتنمية؟

نحن شركة هندسية توفر خدمات الهندسة والمشتريات والبناء والتمويل للشركات التي تعمل في مجال النفط والغاز الطبيعي.

وعلى مدى العشر سنوات الماضية وحتى الآن، عملت الشركة داخل دولة الكويت من خلال العقود مع شركات: نفط الكويت (KOC)، والبترول الوطنية الكويتية (KNPC)، والشركة الكويتية للصناعات البترولية المُتكاملة (KIPIC)، وأشرفت على أعمال هندسية مُتعلقة بالنفط والمصافي.

ومن التجارب الناجحة التي نفتخر بها، تجربتنا مع الصندوق الكويتي للتنمية في تدريب وتأهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج في تخصص هندسة المصافي بمدينة مدريد في إسبانيا وإعطائهم فرصة التجربة العملية.

وفي إطار هذا التعاون وضمن البرنامج، زارنا خلال عام 2016 عدد 50 مهندساً ومهندسة، حيث تمّ تقسيمهم على المجالات الهندسية المختلفة الموجودة في عملية التصنيع، مثل: الهندسة المدنية، والميكانيكية، والكهربائية، والكيميائية، ومن ثمّ تدويرهم بين هذه الأقسام لإعطائهم فرصة تجربة كل قسم لمدة أسبوع، بالإضافة إلى ما سبق، تمّ تدريبهم أيضاً في القطاعات الإدارية، مثل رقابة الجودة، ومراقبة التكلفة وكل ما يخص إتمام العملية.

وبعد رجوع الطلبة إلى الكويت، تمّ استقبالهم في المقر الخاص لشركتنا ليطبقوا ما تدربوا عليه في مدريد على مدى 21 أسبوعاً لاحقاً. وقد كان واضحاً اهتمامهم وحرصهم الشديد على التعلّم من خلال إقبالهم الكبير على العمل.

ونحن نفتخر بكوننا جزءاً من هذه التجربة المميزة، لإيماننا بأهمية التطبيق العملي للتعليم، حيث يتيح هذا البرنامج التدريبي للطالب التمييز بين: المكتوب، والمدروس، والمطبق عملياً.

- هل لديكم أعمال مُشابهة لهذا البرنامج في دول أخرى؟

حتى الآن لم ننفذ أي تجربة مماثلة خارج دولة الكويت. والمؤكد أن هذه التجربة فتحت لنا آفاقاً جديدة للتخطيط وتنفيذ تجارب مُشابهه في دول مختلفة.

- ما النصيحة التي يمكن أن تقدمها للطلبة الراغبين في التقديم على برنامج الصندوق الكويتي لتدريب المهندسين حديثي التخرج؟

انا أؤمن بأن على الطلبة المهندسين العمل بالخيار الذكي، والتقديم على هذا البرنامج لأنه يمنحهم خبرة عملية مُفيدة لسوق العمل، ويُساعدهم على التمييز بين العلوم النظرية التي يتم دراستها والخبرة العملية.

الصندوق الكويتي موّل مشاريع مُتعددة لتحسين ظروفهم المعيشية بالدول المستضيفة

الرعاية الصحية تتصدر مشكلات اللاجئين السوريين

تعتبر قضية اللاجئين السوريين الأكبر في القرن الحالي، فمنذ أن بدأت الحرب في عام 2011، خرج ما يقارب 5.6 ملايين سوري باحثين عن اللجوء في بلاد أخرى، وبات الكثير منهم يعتمد على التبرعات للبقاء على قيد الحياة.

ولا شك أنه عندما تعبر أعداد هائلة من البشر حدود الدول، فإن النظام الصحي للدولة المُستضيفة يعمل فوق طاقته من ناحية توفير الخدمات.

ولم يقتصر تأثير هذه الأزمة على النظام الصحي للدول المستضيفة، بل أثرت أيضاً بشكل كبير على النظام الصحي في سوريا، وأصبح على وشك الانهيار، إذ إن نصف المستشفيات أغلقت بسبب الحرب، والنصف الآخر يعمل بكفاءة جزئية.

1. 5.6 ملايين سوري خرجوا باحثين عن اللجوء في بلاد أخرى منذ بداية الحرب
2. الصندوق قدّم عطاءات تقدر بحوالي 377.5 مليون دولار لمساندة احتياجات اللاجئين السوريين
3. لخطورة مرض الحصبة دعم الصندوق برنامج لتطعيم أكثر من 900 ألف طفل في لبنان
4. مرض الحصبة يكون أشد فتكاً في المجتمعات غير المُحصنة كمخيمات اللاجئين
5. علاج الأمراض السرطانية من أهم مشكلات الرعاية الصحية التي تواجه الأسر اللاجئة
6. يشخص كل عام ما يقارب 100 لاجئ في لبنان بمرض السرطان غالبيتهم من الأطفال
7. تكُلفة علاج مريض السرطان تتراوح بين 55 و150 ألف دولار أمريكي
8. المنح ساعدت مركز معالجة السرطان للأطفال في بيروت على توفير العلاج للمحتاجين
9. "اليونيسيف": نصف اللاجئين في لبنان يعانون سوء أو انعدام الأمن الغذائي
10. 944 حالة أصيبت بمرض الحصبة في 2018 والعدد ارتفع إلى 1070 خلال 2019

أزمة الرعاية الصحية

ووسط المشكلات الكثيرة التي يعاني منها اللاجئين السوريين، تبرز أزمة الرعاية الصحية، فقد نسي هؤلاء الرعاية الطبية الأساسية من تطعيمات وغيرها، وذلك لعدم توفرها لفترات طويلة حتى في الدول المستضيفة، فعلى سبيل، استضاف لبنان 1.5 مليون لاجئ سوري منذ عام 2011، وقد تسّبب ذلك في ضغط كبير على نظام الرعاية الطبية، وأصبح لا يلبي احتياجات الجميع، وعلى إثر ذلك بات عدد كبير من السوريين الآن يعتمد على مؤسسات غير حكومية في الحصول على العلاجات الأساسية.

وقد كان للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية خلال السنوات الـ 7 الماضية دوراً كبيراً في تحسين الظروف المعيشية وإيصال المساعدات لأسر اللاجئين والنازحين، حيث قدّم منح بلغ اجماليها حوالي 377.5 مليون دولار أمريكي لمساندة احتياجات اللاجئين السوريين، وتمويل المشاريع التي تهدف الى تحسين ظروفهم المعيشية في الدول المستضيفة، مثل: لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا، ومصر.

الأمراض السرطانية

ويُعدُّ علاج الأمراض السرطانية من أهم مشكلات الرعاية الصحية التي تواجه الأسر اللاجئة، حيث يشخص كل عام

ما يقارب 100 لاجئ في لبنان بمرض السرطان، غالبيتهم من الأطفال.

وعلى الرغم من وجود دعم مادي لعلاج كثير من الأمراض التي يعاني منها اللاجئين، إلا أن هناك شيء من القصور في علاج هذا المرض الخطير، الذي يُعدُّ من أكثر الأمراض تكلفة في العلاج، حيث تتراوح المبالغ اللازمة لعلاج مريض واحد بين 55 و150 ألف دولار أمريكي، وهذا المبلغ ليس في متناول المرضى.

ويقول علي جعفر من مركز مُعالجة السرطان للأطفال في لبنان، الذي أُسس عام 2002: "منذ اندلاع أزمة اللاجئين ارتفع عدد المرضى بشكل ملحوظ، ولم يعد باستطاعة المركز تحمل الأعداد الجديدة، وبالتالي فتح المركز أبوابه لاستقبال وعلاج 592 لاجئاً في المركز الطبي بالجامعة الأمريكية في بيروت.

وقد ساعدت المنح التي وفرها الصندوق لمركز معالجة السرطان للأطفال على توفير العلاج للمحتاجين، لكن تبقى تكاليف السفر ومخيمات اللجوء العبء الأكبر على اللاجئين، إذ تمنعهم أحياناً من طلب العون.

تطورات... وتوسعة

ويشرح جعفر تطورات الوضع الحالي، قائلاً: "أسسنا برنامج الصندوق الوطني لتوسعة الرعاية الطبية ومدها لـ 13 مستشفى، للحرص على أن تكون مراكز العلاج قريبة من المريض.. حتى مع تقليص عدد المستوصفات الصحية أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) تمّ توفير خط ساخن لمُساعدة الذين يحتاجون للرعاية الطبية بعد العلاج، أو بحاجة لتنظيم خطط علاجية".

وأضاف: "لاتزال صناديق العون عاجزة عن إحداث فرق في الوضع العام.. المرضى يحتاجون لأفضل رعاية في المستشفى وخارجها، ونسبة الفقر المحلي في لبنان تزداد وتمثل مشكلة للجميع، ومستوى المعيشة، وسوء التغذية يؤثران على معدل التعافي من مرض السرطان، حيث أن نحو 89 % من العوائل اللبنانية تعيش الآن تحت خط للفقر، وبالرغم من هذا كله نسبة النجاة في مركز السرطان لاتزال 80 %، وتصل إلى 90 % لمرضى اللوكيميا".

مرض الحصبة

وبينما يناضل مرضى السرطان للصمود أمام التكاليف المالية العالية اللازمة لتلقي العلاج، نجد الأسر اللاجئة في جهاد آخر لمحاربة الأمراض المُعدية، مثل مرض الحصبة، إذ بعد ما يُقارب 60 عاماً على إقرار التطعيم لهذا المرض لا يزال يصيب من شخص إلى ثلاثة بين كل 1000 فرد، وهو ما يؤدي إلى وفاتهم بسبب مضاعفات بالجهاز العصبي أو التنفسي.

ويكون هذا الوباء أشد فتكاً في المجتمعات غير المُحصنة، كمخيمات اللاجئين، حيث انتشار الأوبئة يكون سريعاً نظراً لانعدام الرعاية الطبية.

وذكر استبيان لمنظمة الأمم المُتّحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن نصف اللاجئين في لبنان يعانون سوء أو انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مستوى معيشي متدني، مما يُضاعف احتمالية وفاتهم بسبب مرض الحصبة بنسبة تصل إلى 30%.

وأوضح الاستبيان أن الكثير من اللاجئين السوريين في لبنان وصلوا مع اندلاع مرض الحصبة، إذ بلغ عدد الحالات المُصابة التي تمّ الإبلاغ عنها في عام 2018 حوالي 944 حالة، وهو ما يمثل 7 أضعاف عدد إصابات العام الذي سبقه، في حين ارتفعت الإصابات لتصل 1070 حالة عام 2019.

ويمثل التخلص من داء الحصبة مُشكلة تواجه الكثير من الشعوب، إذ تقول مُمثلة منظمة الصحة العالمية في لبنان د. إيمان شنكيتي: "هناك تردد لأخذ تطعيم الحصبة حتى في أوروبا، حيث أن كل من المملكة المتحدة، واليونان، والجمهورية التشيكية، فقدوا لقب "الخلو من داء الحصبة" في عام 2019، وهناك 21.1 مليون طفل لا يحصلون على التطعيم سنوياً".

ولخطورة هذا المرض، دعم الصندوق الكويتي للتنمية في نهاية عام 2019 برنامج بالمشاركة مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المُتّحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسلطات الصحية المحلية، حملة تطعيم لأكثر من 900 ألف طفل في لبنان.

ويقول رئيس "اليونيسيف" في لبنان: "الإصابات تتراكم، ففي عام 2018 كشف المرض عن فجوات عارمة في التغطية".

وتضيف د. شنكيتي: "بعض المدارس والحضانات الخاصة لم ينتهزوا فرصة الحصول على تطعيمات مجانية، بسبب نصائح مُضللة أعطيت لهم من بعض الأطباء المحليين مقابل مبالغ مادية، بل وحتى بين السوريين هناك تفضيل للجوء للطب في القطاع الخاص، وهو ما يزيد الضغوط المادية لتحمل تكاليف التطعيم، وهذا الأمر يدفع الآباء إلى التردُد في تطعيم أطفالهم".

وتتابع: "النضال الحقيقي كان يكمن في كسب ثقة أولياء الأمور، لقد تمّ إرسال رسائل مُتعددة اللهجة عبر الراديو، والتلفاز، واللوحات المضيئة، والرسائل الهاتفية، والمطبوعات، كما تمّ الطلب من بعض القادة المُشاركة أيضاً لتشجيع الأمهات والأطفال".

حملة تطعيم

وعندما حدثت أزمة جائحة كورونا، تمّ إطلاق حملة على مرحلتين للتطعيم ضد الحصبة، ولكن تأثرت المرحلة الأولى بسبب انفجار مرفأ بيروت، الذي زعزع الأمن وأتلف 2000 مركز صحي حكومي، كما تأثرت المرحلة الثانية أيضاً بسبب إغلاق الشوارع الذي عرقل الحركة في المدينة، وأيضاً إغلاق المدارس التي كان يفترض أن تكون مراكز للتطعيم.

وفي هذا الأمر، تؤكد د. إيمان شنكيتي: "طُلب من العائلات البقاء في المنزل.. الخوف من "كوفيد -19" كان عارماً، ودمر التزام الآباء بالتطعيمات، وما كان يفترض أن يستغرق 6 أسابيع امتد ليستغرق 6 شهور، ولكن بالرغم من هذا كانت الحملة ناجحة، حيث تمّ تطعيم قرابة 460 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و11 سنة ضد الحصبة والنكاف، وأُعطي 480 ألف آخرون تطعيمات ضد شلل الأطفال.. لم يتم القضاء على داء الحصبة بالكامل، ولكنها كانت مُهمة عظيمة نأمل أن تُشجع على مبادرات مُستقبلية مماثلة في الأهمية".

وما سبق ذكره ليس إلا مثال واحد لعدة مشاريع أخرى ساهم فيها الصندوق الكويتي للتنمية لخدمة كثير من الشعوب حول العالم.

وعادة ما تثبت مثل هذه المشاريع أن الأشياء التي لا تؤخذ بعين الاعتبار تُشكل الفارق الأكبر في حياة الغير، فإذا نظرنا إلى الخدمات الصحية سوف نلاحظ أن ما قد يتم الاستفادة منه دون معرفة قيمته الحقيقية عند بعض المجتمعات قد يُشكل الفارق بين الوفاة والنجاة لدى الغير، وهذا ما نشهده مع اللاجئين السوريين.

مسيرة الخير الكويتية... مستمرة

بخطى ثابتة والتزام راسخ، واصلت دولة الكويت جهودها الخيرة في ممارسة دورها الإنساني بالتعاون والشراكة مع المجتمع الدولي لمواجهة آثار الأزمات والكوارث التي يواجهها المحتاجون حول العالم. وفي هذا الإطار، رحبت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بالتبرع الإضافي الذي قدمته دولة الكويت بقيمة مليوني دولارأمريكي.

وقالت الوكالة في بيان، إن هذا التبرع يضاف الى أخر بقيمة 10 ملايين دولار دولارأمريكي للوكالة لعام 2022. دعما لميزانيتها البرامجية الأساسية للخدمات الأساسية التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية.

وعلى صعيد متصل، شددت دولة الكويت على دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967 فيما دعت المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم دعم «غير محدود» له.

وقال سفير الكويت لدى بلجيكا ورئيس بعثتيها لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو) جاسم البديوي أمام اجتماع للمانحين بشأن فلسطين في بروكسل «لطالما كانت الكويت راسخة في دعمها المتعدد الجوانب للشعب الفلسطيني وستواصل القيام بذلك لضمان حصولهم على الدعم الذي يحتاجونه بشدة».

وأوضح أن الكويت ساهمت لهذه الغاية من خلال المؤتمرات الثلاثة التي عقدت لدعم فلسطين في باريس (2007) وشرم الشيخ (2009) والقاهرة (2014) بما مجموعه 700 مليون دولار دولارأمريكي.

ولفت الى ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يشرف على توزيع تلك المخصصات لدعم المشاريع المختلفة في قطاع غزة وأخرها تمويل برامج التنمية في المحافظات الجنوبية بمبلغ 100 مليون دولار من إجمالي قيمة تبلغ 200 مليون دولار. وبين أن دولة الكويت استجابة لهذه التحديات وقدمت أكثر من 120 مليون دولار أمريكي لمنظمة (أونروا) للفترة 2014-2018 فيما أبرم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في أكتوبر 2021 اتفاقية منحة بقيمة 21.5 مليون دولار أمريكي مع (أونروا) لدعم وتمويل برامج الوكالة لعامي 2021-2022 والمساهمة في تمويل برنامج الصحة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وبالنسبة لمساعدات الشعب السوري وحل الأزمة السورية، أكدت دولة الكويت الاستمرار في ممارسة دورها الإنساني ودعمها الكامل للمساعي والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام لها في سبيل الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية.

وفي إطار الشراكة والتعاون وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الكويتية في جنيف مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الأطراف الثلاثة.

ويسعى هذا التعاون إلى تعزيز العمل المشترك في برامج تحسين سبل العيش المستدامة وحفظ السلم والوقاية من الكوارث والتعافي منها وتوفير الاستقرار لما بعد الأزمات والعمل على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام والتشاور بين الحين والآخر لتنسيق العمليات والأنشطة في البلدان المستفيدة.

الرؤى المستقبلية لتطوير القطاع الزراعي في الكويت

بقلم د. عبدالرضا بهمن
مستشار أول هندسي في الصندوق الكويتي

منذ بدء الخليقة والزراعة بشقّيها النباتي والحيواني تُعدّ مصدراً أساسياً لتوفير الغذاء، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز التقدم الاقتصادي، إذ إن القطاع الزراعي يوّفر المواد الخام التي تدخل في العديد من الصناعات والخدمات.

ويتطرق هذا البحث لأهمية القطاع الزراعي في الكويت، وكيفية مُعالجة المشاكل التي يعاني منها، ليكون أحد مصادر الدخل المُهمة ويحقق الأمن الغذائي للبلاد.

وقد تمّ الاستناد في البحث على بعض الدراسات التي سبق نشرها بهذا المجال، والتي أيضاً تُعنى بمراجعة احتمالية التنويع في مصادر الدخل.

تاريخ الزراعة في الكويت

تُعتبر الزراعة أحد الأنشطة التي مارسها الكويتيون منذ القدم لتأمين غذائهم، حيث زرعوا الخضراوات والنخيل، واهتموا بتربية الحيوانات وزراعة الأعلاف لها.

وتركزت هذه الزراعات في عدة مناطق، منها: جزيرة فيلكا، والفنطاس، والجهراء، وحولي، والدسمة، وغيرها. وكان ري هذه الأراضي يعتمد على الأمطار الشحيحة إلى جانب مياه الآبار الجوفية.

وخلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدأ الاهتمام يتزايد بالزراعة وتشجيع الأهالي على الإنتاج الحيواني والسمكي. وشيدت الدولة البنية التحتية التي تحتاجها المناطق الزراعية، وخصصت حيازات وأراضي زراعية، ودعمت المنتجات الزراعية المحلية (النباتية والحيوانية)، وقدمت القروض الزراعية للمزارعين، كما وفّرت الخدمات الإرشادية والتدريب، خاصة بعد إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ورغم الظروف المناخية القاسية وقلة موارد المياه، إلا أنّ "هيئة الزراعة" جاهدت لتطوير القطاع، ونتيجة هذه الجهود نجحت المزارع في إنتاج محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية متنوعة غطت جزءاً من الاحتياجات المحلية.

وفي منتصف التسعينيات بدأ مشروع مسح شامل لأراضي الكويت وتصنيف تربتها، بالتعاون بين معهد الكويت للأبحاث العلمية وجهات أخرى، وحقق المشروع نتائج جيدة ووفّر معلومات هامة عن الاستخدامات الزراعية، وإدارة المراعي الطبيعية وكيفية تطويرها.

قطاع استراتيجي

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد حوالي 451 ألف هكتار (ما يعادل 1540 كم مربع) تُشكّل نحو 6.8 % من أجمالي مساحة البلاد، ويبلغ إجمالي المستغل من هذه المساحة في الزراعات الحقلية المكشوفة والمحمية حوالي 51 ألف هكتار (38 % زراعة حقلية، و71 % زراعة محمية)، أي ما يعادل 7.9 % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد ساهم القطاع الزراعي بشكل عام بنسبة 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عن السنوات المالية بين 2010 و2020.

وعلى الرغم من محدودية الموارد الزراعية، إلا إنه من الممكن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية اعتماداً على الإنتاج المحلي، بشرط توفير الخدمات اللازمة، ودعم نشاطات

وتطوير القطاع الزراعي، خاصة أن أزمة فيروس كورونا المستجد جعلت من الضروري مراجعة الكثير من الأمور المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، ومنها الزراعة، إذ إن هذا القطاع له أهمية استراتيجية كبير، فهو المعني بتوفير وتعزيز الأمن الغذائي في جميع الدول، ومنها الكويت.

تطوير

وما زالت الكويت تعاني من فجوة غذائية كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك للمواد الغذائية الرئيسية، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة منذ سنوات لتشجيع الإنتاج، سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر.

وقد ساعدت هذه الجهود في تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي ووفّرت بعض المواد الغذائية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للقطاع الزراعي في الآتي:

1 – تقليص الفجوة الغذائية لتحقيق نسبة مقبولة من الاكتفاء الذاتي من مفهوم الأمن الغذائي كاستراتيجية أمنية للبلاد.

2 – تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية.

هناك عدة معوقات تواجه القطاع الزراعي والحيواني في دولة الكويت أهمها:

- محدودية الرقعة الزراعية وضعف الإنتاجية لأسباب تتعلق بالتربة والمناخ والموارد المائية.
- المنافسة الشديدة من قبل المنتجات المستوردة، وعدم وجود حماية للإنتاج المحلي.
- عزوف الكادر الوطني عن المجال الزراعي بسبب قلة الحوافز التشجيعية.
- الاعتماد على الاستيراد المستمر للحيوانات الحية، وعدم التركيز على الإنتاج المحلي وتحسينه.
- الاعتماد على العمالة الرخيصة غير المؤهلة.
- قلة إنتاجية المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى ممارسات الرعي الجائر.
- انتشار الأمراض الحيوانية.
- عدم استغلال الأراضي الزراعية بصورة جيدة حسب أغراض تخصيصها وتوزيعها.

النهوض بالقطاع الزراعي

من الممكن تبنّي عدة اتجاهات لتحسين وضع القطاع الزراعي لزيادة مساهمته في دخل البلاد، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1) الزراعة والبيئة:

- دراسة أثر المشاريع الزراعية المختلفة مهما كان حجمها على البيئة المحيطة بمنطقة أي مشروع.
- مكافحة التصحر والتحكم في حركة الكثبان الرملية بعدة طرق للحد من حركتها أو تثبيتها، ومن ثمّ استغلالها لأغراض التشجير، بالإضافة إلى حماية المحميات الطبيعية لصون مواردها الحيوية.
- دراسة آثار استعمال المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية ومياه المجاري المُعالجة على التربة والمياه الجوفية.
- استغلال مياه الصرف الصحي المُعاد مُعالجتها وإعادة شحنها في طبقات المياه الجوفية.
- استغلال المخلفات العضوية الزراعية والصحية والصناعية، وإيجاد طرق مُثلى لإعادة تدويرها واستعمالها لأغراض زراعية ودراسة آثارها البيئية.
- حماية الحدود البرية بمصدات الريح واختيار الأنسب من الأشجار والشجيرات وريها بمياه المجاري المُعالجة.
- إنشاء مجمعات زراعية قريبة من الحدود، تنتج فيها بعض المواد الغذائية النباتية والحيوانية لتغطية احتياجات العاملين بها.
- تحديد الغرض الرئيسي من المراعي وتطويرها لأغراض بيئية، وعدم التركيز على المراعي كمصدر علف رئيسي للحيوانات، إذ إن المراعي المتوفرة لن تغطي إلا جزءاً بسيطاً من الاحتياجات الغذائية للحيوانات الرعوية. وكذلك من المُهم تطوير تربية الإبل التي بدأت أعدادها تتقلص. وعليه فإن أنسب نمط للإنتاج الحيواني في الكويت، هو الإنتاج المكثف (Intensive System) لغرض إنتاج اللحوم والحليب، بسبب قلة المراعي الطبيعية والظروف المناخية القاسية، كما هو الوضع في تربية الدواجن التي أصبحت صناعة زراعية.

2) الإنتاج الحيواني:

- الاهتمام بالتحسين الوراثي للحيوانات للتأقلم مع الظروف المناخية المحلية، عبر استيراد الحيوانات الأنسب وتهجينها مع السلالات المحلية، كما أنه من الضروري جداً العناية والاهتمام بتربية المواشي المنتجة محلياً لإنتاج الحليب واللحوم كمصادر بروتينية للإنسان.
- التشجيع والتركيز على التلقيح الاصطناعي (Artficial Isemination) في تربية الأبقار، والأغنام وتطبيق تكنولوجيا نقل الأجنة (Embryo transfer) ، وذلك لاختيار الأنسب وتوفيراً للوقت، خاصة وأن إنتاج السلالات الجيدة يستغرق وقتاً طويلاً بواسطة التلقيح الطبيعي.
- الاهتمام بتطوير التصاميم الهندسية الخاصة بالحظائر لإيواء الحيوانات لتلائم ظروف الكويت المناخية، وتحسين كفاءة أنظمة التبريد.
- العناية والاهتمام بصورة أفضل بالصحة الحيوانية وتحسين المراكز البيطرية، وتطبيق القوانين الخاصة بالاستيراد لكافة الحيوانات والطيور بصورة صارمة.
- الاهتمام بصناعة الأعلاف غير التقليدية من المواد المتوفرة محلياً، وإجراء التجارب التطبيقية على أسس علمية، وتشجيع إمكانية استعمال مادة اليوريا ذات مصدر نيتروجيني رخيص الثمن والمنتجة محلياً – كأحد مشتقات البترول – وذلك لتوفير جزء من الأعلاف غالية الثمن.

- استغلال مخلفات المسالخ والمجازر كأسمدة أو مواد علف بطريقة علمية وصحية.
- إنتاج وتصنيع السماد الطبيعي المنتج من حيوانات المزرعة (أبقار- أغنام- دواجن) وتطبيق المواصفات القياسية لأغراض تهم صحة الإنسان وحماية التربة.
- تشجيع وتطوير سياسات الاستزراع السمكي بشروط علمية مدروسة، واستغلال مخلفات الأسماك لصناعة الأعلاف (MEAL FISH) ، وحماية مصادر ومصائد الأسماك الطبيعية، وحماية جون الكويت لأجل التنوع الأحيائي والسمكي، وتعزيز الاستثمار البحري وإنشاء صناعات داعمة للثروة السمكية.

3 - ترشيد استهلاك المياه:

- تحديد المحاصيل الضرورية للبلاد ذات المردود الاقتصادي، وتقدير احتياجاتها من المياه على أسس علمية حسب التجارب المحلية.
- الاهتمام بالزراعة الملحية (BIOSALINE ARGICULTURE) حيث إن هناك بعض المحاصيل التي يمكن أن تتحمل المياه المالحة.
- الاستفادة من مياه الأمطار وتخزينها لاستغلالها بصورة علمية في الزراعة التجميلية أو التخضير.
- إمكانية استعمال مياه قليلة الملوحة في سقاية الحيوانات (الأبقار
- الأغنام – الإبل) لتوفير المياه العذبة لأغراض أخرى.

4 - التعليم الزراعي:

- أهمية إحياء وإنشاء معهد زراعي لتدريس جميع الفروع الزراعية والبيطرية والدراسات الصحراوية التي تهم دولة الكويت.
- تشجيع البحوث الزراعية التطبيقية بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة داخل البلاد وخارجها.
- توعية طلبة المدارس بأهمية الزراعة والأمن الغذائي لتكون جزءاً من المنهج الدراسي.
- التنسيق المتكامل بين الإرشاد الزراعي والجهات البحثية لتوصيل النتائج الإيجابية إلى المنتجين الزراعيين.

5 - عوامل أخرى:

- تشييد صوامع ومخازن ذات تصاميم هندسية مناسبة للظروف البيئية لأجل ضمان صلاحية المواد الغذائية المخزنة لفترات طويلة الأجل.
- استصلاح الأراضي وتجديد المساحات الصالحة للإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي، ومصائد الأسماك بالتعاون مع الجهات الرسمية في الدولة.
- حل مشاكل التسويق الزراعي وحماية وتشجيع الإنتاج المحلي.
- تشجيع إنتاج العسل وإدخال أحدث الأساليب والتقنيات في مجال تربية النحل لزيادة بيع وتصدير العسل من خلال مشاريع استثمارية.
- الاهتمام بزراعة النباتات الطبية المحلية.
- إنشاء شركات زراعية مُتخصصة لدعم الإنتاج المحلي وتسويقه بالتعاون مع القطاع العام والخاص.
- الاهتمام بالصناعات الغذائية الخفيفة من الانتاج المحلي، كالأسماك، واللحوم، والخضراوات.. الخ.
- الاهتمام بأشجار النخيل المُهملة والمُنتشرة في شوارع البلاد وحدائقها ووقايتها من الآفات.
- تحسين وتطوير دور الجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية في النهوض بالزراعة.
- تشجيع تطبيق الزراعة المائية، وهي زراعة بدون تربة وذات مزايا مُتعددة.
- بحث كيفية الاستفادة من الدراسات المتوفرة وطرق تطبيقها.
- تشجيع استخدام الميكنة الزراعية الحديثة المناسبة لظروف البلاد، لتوفير الوقت والجهد.
- تفرغ ومتابعة أصحاب المزارع والحيازات لأعمالهم الزراعية لكي تكون مربحة ومجدية.
- التصدي لظاهرة تقسيم الأراضي الزراعية إلى حيازات وتأجيرها من الباطن إلى الغير واستغلالها لأغراض غير زراعية، والتصدي لظاهرة هروب العمالة الزراعية من مزارع إلى أخرى.
- اغتنام الفرص المتاحة في دول زراعية للاستثمار الزراعي فيها، وإنشاء شركات تجارية في مجالات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية واللحوم الحمراء والثروة السمكية وأخرى.

ومما سبق يتضح جلياً أن مستقبل الزراعة محفوف بتحديات احتياجات النمو السكاني وتوفير الموارد الطبيعية.

ومن منظور مستقبلي فإنه يجب على الجهات الرسمية في الدولة أن تكرس جهودها خلال السنوات القادمة لدعم القطاع الزراعي لتقليص فجوة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل ليكون رافداً للاقتصاد الوطني وجعل المستقبل الاقتصادي أفضل مما هو عليه الآن، حيث تكمن ثروات الكويت في أرضها وبحرها وشبابها.

الصندوق الكويتي للتنمية

Kuwait Fund

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org